



هوامش على متون السياسات الإقتطاطية السورية

الدكتور محمد رياض الأبرش

دمشق - سورية

الثلاثاء 2008/3/25م

المركز الثقافي العربي في المزة بدمشق

هوامش على متون السياسات الاقتصادية السورية
لائحة محتويات

صفحة

- 1- مقدمة 4
- 2- الحوار ما بين ثقافة الحرية و الإنجاز وثقافة التوزيع والعدالة 5
- Achievement-oriented Quest for Excellence**
- 3- الطريق من ثقافة الطبقة والصراع الطبقي إلى رحاب الوطن الواحد الجامع 6
- 4- الطريق من ثنائية المطلق في الصواب والخطأ إلى نسبية الموقف والرأي 6
- 5- السعي إلى الكمال في نموذج لتنمية ذاتية المرجعية وفريدة المضمون: 7
- البحث عن الهوية المتميزة والذات المستقلة.
 - البحث عن النموذج والقُدوة لدى أصحاب التجارب الاقتصادية الناجحة.
 - البحث عن الخبرة والكفاءة
 - البحث عن التوازن الاجتماعي و العدالة الاجتماعية.
 - حشد واستقطاب طاقات السوريين المغتربين للمساهمة في تمويل عملية التنمية في سورية.
 - إقامة المهرجانات الفنية والترويجية والتسويقية للمشاريع الإنمائية في سورية وخارجها.
 - إقامة الدورات والمؤتمرات وورش العمل العلمية والفنية بهدف استقصاء الآراء والأفكار والملاحظات حول مختلف أوجه وتوجهات السياسة الاقتصادية.
 - محاولة استشراف المستقبل
- 6- هوامش على متون السياسات الاقتصادية السورية. 10
- اقتصاد سوق..نعم.. ولكن اجتماعي
 - تخطيط.. نعم.. ولكن استشرافي
- 7-الاستثمار الخاص... أولاً.. و الاستثمار الخاص آخراً.. وسيلة لتمويل التنمية!. 12
- 8-إعادة الاعتبار للقطاع الخاص عن طريق تحرير القطاع الخاص من تداعيات الذكريات المرة بالعودة إلى مبدأ" العقد شريعة المتعاقدين". وتغيير البنية الهيكلية للقطاع الخاص وإعادة تنظيم قواه المنتجة في شركات قابضة. وإعادة تشكيله من شركات فردية وعائلية صغيرة ومتوسطة إلى شركات كبيرة متخصصة مساهمة ذات أسهم صالحة للتداول في سوق الأوراق المالية بدمشق.
- 7- إعادة تشكيل السوق السورية: 13

أ. محاولة توسيع السوق السورية عبر ضخ المزيد من القوة الشرائية بالتوسع بالتسهيلات المصرفية.

ب. توسيع السوق السورية أفقياً عبر الاتفاق مع البلدان العربية وبعض الدول الإقليمية المجاورة مثل تركيا وبعض البلدان الإسلامية (ماليزيا) لإقامة مناطق تجارة حرة بهدف فتح المجالات أمام التصدير السوري.

ج. منع الاحتكار المهدد لعمل آليات اقتصاديات السوق وتشجيع التنافس بين قوى الإنتاج

د. تخفيض سقفوف المعدلات الضريبية والتحول إلى المطرح على الاستهلاك

هـ. إعادة صياغة سياسة الدعم الاستهلاكي والإنتاجي بحيث يصل الدعم إلى مستحقيه دون غيرهم.

و. محاولة توفير حوافز تنمية إضافية لتطوير المناطق الريفية والمحرومة وضعيفة النمو من خلال منح الإعفاءات الضريبية لمدد طويلة وبعض المزايا الأخرى.

ز. حماية المستهلك

8- إعادة تشكيل المناخ الاستثماري في سورية بتحسين شروطه الموضوعية

1. مكافحة الفساد في الإدارة الحكومية والغاء ثقافة الفساد في القطاع الخاص

2. العودة إلى حرية حركة عاملي الإنتاج: العمل ورأس المال.

3. تحرير انتقال السلع والخدمات من سورية وإليها

4. السعي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية WTO

16-14

9- تقييم:

أ. ظاهرة التضخم وارتفاع الاسعار

ب. تفاقم المشكلة البيئية.

ت. تراكم ودائع المصارف.

ث. استمرار ظاهرة البطالة

ج. ظاهرة الفقر

ح. ظاهرة انخفاض الأجور

خ. ظاهرة الفساد

د. دور الدولة الاقتصادي

25

10- كلمة ختامية

هوامش على متون السياسات الاقتصادية السورية

إن على الحكومة أن تذكر معارضيتها بالواقعية، وعلى خصوم الحكومة أن يذكروها بالمثالية.
جواهر لال نهرو - رئيس وزراء الهند

كل على قدر الزيت فيه يضاء
الشاعر مظفر النواب

• الدكتور محمد رياض الأبرش

مقدمة

السيدات والسادة الحضور:

لقد ساهمت في النشاطات السنوية لجمعية العلوم الاقتصادية كلما سنحت لي الفرصة، ولاسيما في ندوة الثلاثاء من خلال محاضرات تسجيلية أو نافذة لواقع عشته في عقود من السنوات الراحلة، ولكن أعترف الآن في هذه اللحظة و هذا المكان أن مساهمتي هذه المرة كانت الأصعب سواء من حيث زمن وأسلوب الإعداد أم من حيث اختيار الموضوع. فقد كان عليّ أن استقرأ مقالات وأراجع تعليقات وتصريحات ومحاضرات وأستنبط مواقف كثيرة للعديد من أفراد الإدارة الاقتصادية السورية. وأن أعالج كل ذلك بروح موضوعية وأكاديمية شفافة قدر الإمكان تبقيني على مسافة واضحة ومتساوية منهم، الأمر الذي كنت آمل منه أن يسمح لي بإيضاح الفارق ما بين قناعة بمبادئ وأساليب فكر ليبرالي حر وما بين ليبرالية تطبيقية واقعية **realist liberalism** يقوم بتنفيذها رجال كنت على الدوام حريصاً على احترام خياراتهم العملية والفعالية والمهنية. فالبون شاسع دوماً ما بين الفكر والتطبيق، وما بين النظرية والواقع وما بين الرغبة والارادة. وهناك دوماً فن الممكن. فالاقتصاد علم ولكن تطبيقاته فن أي أنها سياسة تختلف ما بين رجل وآخر.

ولهذا سأقوم خلال الفقرات التالية بوضع هوامش على متون السياسات الاقتصادية السورية على شكل ملاحظات فكرية على نصوص وممارسات وإجراءات ساعياً في هذه المحاضرة إلى التأكيد الآن وقي كل مرة أن

الاختلاف في الرؤية والاجتهاد والأساليب والطرق لا يفسد للود قضية. لأنني أبقى كما كنت دوماً من أشد الرجال حماسة للفكر الذي أوحى بالنتيجة بهذه التطبيقات الليبرالية ذات الطبيعة الإصلاحية .

2- الحوار ما بين ثقافة الحرية والإنجاز وبين ثقافة التوزيع والعدالة

أيها الحضور الكريم

خلال عقد تسعينات القرن الماضي و بعض سنوات مطلع هذا القرن احتدم في سورية نقاش حوارى محمود. كان في بعض الحالات قوياً وحماسياً حاد النبرات جرى ما بين أنصار أولوية الحريات الاقتصادية و اقتصاد السوق من ناحية وبين أنصار أولوية العدالة الاجتماعية حول ما كان الطرفان يعتبرانه أنه بحث عن صيغة مثلى ونموذج طوباوي أسمى لما يصلح أن يكون عليه حال الاقتصاد السوري في الربع الأول من القرن 21م على الأقل بحيث يلبي مصالح الجميع ويلبي حاجات المدن الفاضلة التي تعتمد في قلوب كل فرد في شرائح الدخل ويعطي فرصاً متساوية لكل المواطنين في الدخل والعمل وتجميع الثروات وجمع المزايا والمنافع التي يتهافت عليها الناس في هذه الدنيا . ويوزع كلفة مثل هذا الإصلاح الإقتصادي بشكل عادل على شتى قنات وطبقات المجتمع السوري بشكل يسمح بإرضائهم جميعاً على الرغم من علمي الأكيد أن ارضاء الناس جميعاً غاية لا تدرك طبعاً. وهو النقاش الذي أدى في نهاية المطاف بعد طول أخذ ورد طويلين والكثير من التجاذب الفكري لسنوات بين خبراء ورجال فكر من التيارين إلى الوصول في نهاية الآخر إلى قناعة عامة بصيغة توافقية "لمت" على حد رأي إحدى الصحفيات الوارد مؤخراً على صفحة من إحدى المجلات الاقتصادية السورية الجديدة ما بين مطالب التيارين الفكريين الرئيسيين في سورية وهما تيار الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق من جانب وتيار العدالة الاجتماعية من جانب آخر في مقولة كان لسان حال جيل سوري سابق يشير إليها بعبارة بسيطة تقول (لا يموت الديق ولا يفنى الغنم) أي بكلمة أخرى تحقق خيار " لاغالب ولا مغلوب" أي خيار الربح والمنفعة للجميع. وهو الخيار البديل الذي يشار إليه بمفاهيم العصر الحالي بعبارة **Win>>Win Choice**. وه هو نفس الخيار الذي يحمل اليوم عنواناً كبيراً يشار إليه من الجميع في سورية نخبة وعامة بعبارة (اقتصاد السوق الاجتماعي) الذي يوفر الحبز والحرية معاً خلافاً لعنوان كتاب جورج ألن. وهكذا بدأ الأمر لي على الأقل وكان ملف هذا النقاش الذي تم في أجواء حماسية متقدة أحياناً قد أغلق، وأحيل إلى الحفظ في أدراج خزائن المؤتمنين على وثائق التاريخ سواء أكانت عند يمين المجتمع السوري أو يساره، على الرغم من أن هناك قلة من الرجال مازالت - ويبدو أنها ستبقى- تستمتع بمحاولات إثارة الموضوع و إذكاء أواره ولو من حين لآخر سواء أكان ذلك من قبيل الحرقنة الفكرية أو من قبيل إشباع لذة ومتعة المماحكة النظرية عندهم من خلال المشاركة في ندوات فكرية أو الدخول في حلقات بحث ومبارات جدال بين بعض أنصار الحرية الاقتصادية وآخرين من أنصار أولوية العدالة الاجتماعية، فلا نمو بدون عدالة اجتماعية برأيهم، وهو مالا تستطيع آليات السوق برأيهم تحقيقه. فعلى الرغم من تبني مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي منذ مدة مايزال بعض أنصار العدالة الاجتماعية في سورية يعتبرون هذا المفهوم طرحاً سفسطائياً غير فعال وغير حقيقي. وأنه مجرد غطاء لتبني اقتصاد السوق الذي جعلوه هدفاً أبدياً

لسهامهم بحجة أن هناك مؤامرة على القطاع العام لحجب الاستثمارات عنه وامتصاص كل نواقصه. وهناك البعض الذي ما يزال يرفض أن يكون اقتصاد السوق الاجتماعي مجرد جمع أو "لحمة" تجمع ما بين مزايا اقتصاد السوق من حيث الكفاءة في الأداء ومراعاة بعض الأهداف الاجتماعية والانسانية التي لا بد منها. مصراً على أنه نوع خاص من اقتصاد غامض مبهم يحتاج إلى شرح وتفسير وتأويل . وإن بدأ هذا البعض يرى مؤخراً ولو من باب اللطف والكرم أن هناك بوادر اجتماعية في النهج الاقتصادي السوري..

3- العودة من ثقافة الطبقة والصراع الطبقي إلى رحاب الوطن الواحد الجامع

أيها السيدات والسادة الحضور

لقد انتهى الآن هذا التجاذب الفكري والإيديولوجي ما بين أنصار أولوية الحرية الاقتصادية وإعادة الاعتبار لاقتصاد السوق أو آلياته من جهة، وبين أنصار أولوية التوزيع العادل للمنافع والمزايا والدخل من جهة أخرى . وبدأت منذ حوالي سنتين مرحلة أخرى من النقاش والجدال والتجاذب الفكري تتبين فيها طروحات خبراء الاقتصاد وممارسي العمل فيه ليس حول مدى صحة العقائد المطلقة أو حول مدى صحة القناعات الشخصية أو حول درجة تمثيل فكر طبقة اجتماعية ما للحقيقة الموضوعية أو درجة انسجام فكرها مع اتجاه حركة التاريخ وسياق الحتمية التاريخية المطلقة. وإنما حول مدى صحة النموذج التنموي المتبع ومدى رشاقة الأداء في تنفيذه وسرعة تلبيةه لحاجات المجتمع، والظروف التي يتم من خلالها تحرير الاقتصاد و تخصيص النشاط الاستثماري في إطار اقتصاد السوق..

4- العودة من ثنائية المطلق إلى نسبية الموقف والرأي

وبذلك لم يعد ذي جدوى - على ما أعتقد - هذه الأيام من ضرورة للعودة إلى نقطة الصفر لاكتشافها من جديد لنقاش مستفيض حول مواضيع عقائدية سبق في فترات سابقة أن قتلت في مراحل زمنية سابقة بحثاً ونقاشاً بين أنصار أولوية اقتصاد السوق والتحرير الاقتصادي والانتاجية والكفاءة وما بين أنصار أولوية التوزيع العادل للدخل والثروة الوطنية والفرص والمزايا بالقسطاس العادل. كما لم يبق هناك من مكان لجدل فلسفي خارج الجامعات ودور العلم والبحث حول الثنائيات المطلقة . وإن كان التساؤل حول تعريف مفهوم هذه العدالة وطبيعتها ومدى توفرها في توزيع الدخل الوطني بين شرائح المجتمع في نقطة زمنية ما يبقى وارداً من حين لآخر لشرح كيف يمكن ضمان أو تحقيق ذلك في كل مرحلة من التطور؟. ومتى يمكن لتوزيع دخل ما أن يوصف بالعدالة في مرحلة زمنية ما؟. ويبقى هناك سؤال فلسفي كبير مطروح يقول أيها السيدات والسادة الحضور مفتوح الاجابة " عن أية عدالة تتكلمون ؟ .

لقد أصبح النقاش تبعاً لذلك حول ضرورة بقاء أو حال القطاع العام أهو مخسر أم خاسر غير مجرد من الناحية العملية ولاسيما في هذه الظروف فهو أقرب إلى الترف الفكري بعد أن تقرر في الوقت الحاضر بقاء القطاع العام واستبعاد فكرة بيعه أو تخصيصه لأسباب سياسية وعملية واجتماعية بغض النظر عن مدى إنتاجيته أو حجم أرباحه أو خسائره أو سلبياته أو حتى حسناته على علاقتهما، لا سيما بعد أن أصبح بقاؤه من حيث الواقع

جزءاً لا يتجزأ عملياً من سياسات توزيع الدخل الوطني بين مختلف شرائح المجتمع وطبقاته. وهكذا لم يعد هناك في سورية من يطالب اليوم ببيع القطاع العام أو بخصصته بعد أن أقر مبدأ السعي لإقامة نوع من اقتصاد سوق اجتماعي، وبعد أن أصبح ضمان الدخل وفرص العمل للعاملين في ذلك القطاع أمراً مفروغاً منه وثابتاً من ثوابت السياسة الاقتصادية السورية، بغض النظر عن أي اعتبار اقتصادي آخر. وهنا يبدو لي أن عدداً من المفكرين الليبراليين السوريين المعروفين قد خطوا في الآونة الأخيرة حسب رأيي بالفعل خطوات توفيقية كبيرة باتجاه شركائهم ونظرائهم الاجتماعيين في الحوار الوطني حول السياسة الاقتصادية الملائمة خلال المرحلة الزمنية التي انقضت منذ عام 2000م!.

أيها السيدات والسادة الحضور

الآن وقد اعتمدت صيغة اقتصاد السوق الاجتماعي بإجماع موافقة المتحدثين عن مختلف شرائح الدخل وطبقات المجتمع السوري أصبح النقاش والجدل الاقتصادي محصوراً فقط بالضرورة حول مدى رشد وعقلانية وحسن أداء القائمين على تنفيذ السياسات أي على مدى تلاؤم الإدارة مع الحلم والأمل والتطلعات العقلانية وغير العقلانية من ناحية، وكذلك على مدى صحة مسار و جدية ملاءمة الأداء الإداري الاقتصادي لتحقيق الأحلام الوطنية التي لا تزال تراود الكثير منا في سورية بأقصى سرعة وأقل كلفة اجتماعية واقتصادية ممكنة. وقد أدى هذا الأمر في نهاية الأمر إلى اصطفاك جديد بين الخبراء الاقتصاديين. فبعضهم يعتبر أداء الإدارة الاقتصادية السورية على مر السنين موضع البحث مرضياً وكافياً بينما آخرون منهم يعتبرون هذا الأداء غير كاف وغير مرضٍ، كل لأسبابه ومعاييره الخاصة.

5- السعي إلى كمال البناء الفكري لنموذج تنمية ذاتية المرجعية وفريدة

المضمون The Drift Towards Perfectionism

أما وقد انتهى زمن النقاش النوعي حول العقائد والأفكار المطلقة، أصبح من الضروري في الحقيقة، البدء بإعادة صياغة البيئة الاقتصادية السورية من جديد تمهيداً لتحقيق رؤى نموذج تنموي جديد تتحقق على أرض الواقع. وهو أمر لم يكن سهلاً بعد مرور كل هذه السنوات الطوال التي اعتاد الناس فيها على سماع مفردات واتباع أساليب خطاب اقتصادي آخر. كما لم تكن عملية إعادة صياغة البيئة الثقافية والفكرية وتجديد الأطر المؤسسية للاقتصاد السوري في هذه الفترة الوجيهة أمراً سهلاً بحد ذاتها. فقد كان لزاماً على السياسة الاقتصادية السورية أن تبحث في أعماقها وتستنبط أفكاراً ذات طبيعة ابداعية من خلال تأملات عميقة حول مدى ملائمة نماذج وأساليب عمل وإدارة بعض اقتصاديات دول الجوار الإقليمي العربي ودول العالم على سعته لتكون نموذجاً اقتصادياً يتصور كونه متلائماً مع حاجات الاقتصاد السوري ويحقق رغبات المجتمع السوري في ضرورة توفر بعض الشروط الموضوعية المنسجمة مع المواقف والأحلام والواقع العملي والتطلعات النفسية. الأمر الذي استغرق زمناً لحاجته إلى جملة من البحوث والنقاش الذي تم في لجان خبراء متتابعة تبعته لجان مشورة من خلال وقفة طويلة مع الذات و بحوث مستفيضة فيما يلي:

● البحث عن الهوية المتميزة والذات المستقلة:

الشعب السوري شعب فخور بأبي التبعية ويرفض الاستسلام والخنوع، ويؤمن عالياً هويته المتميزة وذاته المستقلة. ولهذا فأي نموذج يراد إتباعه من قبل السياسات الاقتصادية يجب أن يكون ملهماً له و مؤكداً على هويته المتميزة واستقلاليتها عن أي تأثير من الخارج. وهو ما كان يدفع به دوماً إلى رفض الوصفات الجاهزة المهملة للجانب الانساني والاجتماعي والسياسي في الحياة، لاسيما تلك التي كانت تقدمها بعض المنظمات الدولية المعروفة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لما فيها من تجاوز للسيادة الوطنية وإهمال للجانب الإنساني.

● البحث عن النموذج القدوة لدى أصحاب التجارب الاقتصادية الناجحة:

لقد أدت الرغبة بالبحث عن نموذج قدوة في تجارب دول الجوار الاقليمي وبين الأصدقاء بالإضافة إلى الرغبة بالاستقلالية إلى نتيجة واضحة تكمن في اندفاع حماسي باديء ذي بدء للقيام بسلسلة من الرحلات الاطلاعية بهدف الإطلاع و التمحيص عن كتب في تجارب وأساليب الدول الأخرى. كما أدت هذه الرغبة ذاتها إلى استدعاء الكثير من الخبراء العرب والأجانب المختصين في شتى جوانب عملية الإصلاح الاقتصادي إلى سورية لحضور ندوات بحثية و ورشات عمل محلية أقيمت في كل مكان على عجل تناولت مواضيعها مختلف أوجه العمل الاقتصادي ولاسيما مختلف جوانب العملية الإصلاحية التي يراد لها أن تضمن في نهاية الأمر الانسياب الحر والكامل للسلع والبضائع وعوامل الإنتاج ، وتحقق عملية الإصلاح الاقتصادي والاندماج في السوق العالمية الحرة دون تداعيات اجتماعية أو تفاعلات سياسية قد تؤدي إلى حدوث ردود فعل سلبية محتملة لشرائح دخل منخفض واسعة الطيف تعاني شظف العيش وضنك المحول على سياسات تهدف إلى تحرير الاقتصاد والاعتماد على آليات اقتصاد السوق في توزيع المصادر الاقتصادية بشكل عقلائي مقبول. كان الهدف المرجو من الرحلات في تلك المرحلة الأولية إلى دول التجارب الاقتصادية الناجحة كتنونس ومصر وماليزيا والإمارات العربية المتحدة والهند والصين مصداقاً لقول الرسول الأعظم (ص) " اطلبوا العلم ولو في الصين " إعداد سياسات تكون أقرب إلى الكمال أو هي الكمال بعينه من حيث المثالية الأخلاقية والملاءمة الاقتصادية والموافقة الاجتماعية. .

وفي نهاية هذه الرحلات بدأ الأمر وكأنه استقر على نموذجين رائعين من حيث الكفاءة في الأداء : أولاهما وهو الصين الذي كان بمثابة حل يرضي توجهات و تطلعات المخضرمين وتصوراتهم ، وثانيهما يرضي تطلعات الفكر الشاب المنتفح وهو نموذج إمارة دبي. على الرغم من فارق الظروف والملابسات واختلاف التاريخ والسماط الجغرافية والعادات الاجتماعية. لقد كان اغراء النموذجين الناجحين أصعب من أن يقاوم، فالسهول الخضراء تبدو دائماً من بعيد أشد اخضراراً وخصباً كما يقول المثل الانجليزي.

● البحث عن الخبرة والكفاءة القادرة على أداء المهمات المطلوبة:

لقد اكتشف في مرحلة مبكرة من هذه السنوات قلة الخبرات والكفاءات المناسبة للأداء الاقتصادي المتميز في ظل الظروف الموضوعية السائدة ذات الطبيعة الانتقالية، ولهذا كان لابد من الاعتماد على المواطنين السوريين

المغتربين الأكفاء في الخارج وبعض المواطنين الخبراء العاملين أو الذين سبق لهم العمل في المنظمات الدولية أو الذين سبق لهم العمل هناك من أجل ضمان أداء يتم من خلاله إصلاح اقتصادي فعال يسمح بإعادة دمج الاقتصاد السوري في الاقتصاد العالمي. ولكن دون إشكالات اجتماعية وسياسية مهما كانت صغيرة. لقد كان هناك بالتأكيد بعض التبسيط الواضح في النظرة للأمور يتجلى بمحاولة اكتساب الخبرات باختصار المسافات وتخفيض الكلف المادية عن طريق الدعوة إلى أو المشاركة في مؤتمرات ومهرجانات فكرية وندوات نقاش وورشات عمل قصد منها السماح بتكوين مهارات وخبرات جديدة في أقصر وقت ممكن عن طريق التجربة والخطأ. ونظراً لضغوط الزمن ومتطلبات الاقتصاد كان لا بد في نهاية المطاف من الاستئجار بخبرات وتجارب السوريين المغتربين واستنفارهم وحشدتهم لتأدية المطلوب في هذا المجال. بعد محاولات كثيرة لاستيراد الخبرات والتفانئة الحديثة عن طريق فتح الطرق للعامل الخارجي.

● البحث عن التوازن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية:

و أخيراً كان لا بد في نهاية الأمر من ربط تحقيق التوازن الاقتصادي بمستوى معقول ومقبول من العدالة الاجتماعية، حتى ولو كان تحقيق ذلك الأمر مجال أخذ ورد. إذ كان أنصار أولوية الحرية الاقتصادية يطالبون بالمزيد منها أولاً، بينما كان أنصار العدالة الاجتماعية يريدون قليلاً من الحرية الاقتصادية وكثيراً من العدالة الاجتماعية أولاً. ولهذا كان لا بد من إيجاد نقطة توازن ما بين الطرفين حتى ولو كان هذا الأمر من أصعب المهام .

● محاولة استشراف المستقبل:

وفي النهاية كان لا بد أن تحتاج أي سياسة اقتصادية ناجحة إلى استشراف وتحديد أي وطن في مستقبل طويل أو متوسط الأمد يراد بناؤه ، وذلك لتصور المكانة التي يمكن للاقتصاد السوري أن يصل إليها في حال تنفيذ عمليات الإصلاح الاقتصادي. وهو ما تم في عامي 2006 و2007م بشكل مبدئي عملياً من خلال مشروع رؤية استشرافية لسورية عام 2025م التي تم تنفيذه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للثناء، و مشاركة نحو 264 من خبراء التنمية والتخطيط والاقتصاد على اختلاف ميولهم وأفكارهم وعقائدهم ومشاربهم من بين العاملين في جهات رسمية وخاصة وفي بعض الجامعات السورية . وقد توصل هؤلاء في نهاية عملهم إلى ثلاثة سيناريوهات افتراضية:

أ- السيناريو الليبرالي. ب - السيناريو التنموي. ج= سيناريو استمرارية الوضع الراهن

6 - هوامش على متون السياسات الاقتصادية السورية

أيها السيدات والسادة الحضور

لم تهتم السياسة الاقتصادية السورية من الناحية العملية كثيراً بالتجريد أو بمضمون النظريات الاقتصادية المدرسية او بمدى انسجام اجراءاتها معها أو بحرفية الحلول التي تقدمها للسياسات الاقتصادية لأن معظم اهتمامها كان منصباً على مدى نجاعة الحلول العملية والتطبيقية التي أوردتها هذه النظريات المدرسية للمسائل التي يثيرها

تنفيذ إصلاح اقتصادي مطلوب وعلى معرفة درجة تأثيرها الفعلي المحتمل على نموذج اقتصادي تصوره هذه السياسة واستبطنته في أعماقها. ولهذا لم تكن صياغة متون السياسات الاقتصادية السورية على الورق عملية سهلة. فالضغوط الاجتماعية والسياسية والفكرية على اختلاف أنواعها كانت شديدة سواء جاءت من قوى الضغط المحلية المتجلية برغبات ومصالح القوى الاقتصادية الفاعلة وتنظيماتها في سورية سواء منها المساعدة الساعية وراء اختراق جدران الماضي أو المحافظة المدافعة عن المزايا المكتسبة خلال مراحل سابقة مرت بالإضافة إلى قوى الضغط الخارجية المتجلية بخبراء المنظمات الدولية والمصالح التجارية الأجنبية المتداخلة أحياناً مع مصالح وتطلعات بعض دول الجوار في الإقليم أوفي دول أوروبا و العالم ، وقد تصادف في هذه المرحلة أنهما كلها كانت تسعى وراء تحقيق حرية التجارة وضمن حرية حركة الرأسمال و حرية الاستثمار وحرية السوق المعروفة.

لعل صعوبة صياغة سياسات اقتصادية بعيداً عن أساتذة علم الاقتصاد كانت السبب في انعدام وجود برنامج اصلاحي مكتوب محدد معلن ومعترف به في وثيقة منفصلة ومكتوبة ذات أبعاد مكانية وزمانية محددة سلفاً مرتبة ومبوبة حسب المراحل الزمنية و الأولويات في الأهمية. اللهم إلا إذا كانت بعض نصوص الخطة الخمسية العاشرة تمثل هذا البرنامج الاصلاحى المكتوب .

لهذا حاولت فيما يلي استقراء واستنباط متون هذه السياسات من خلال مراجعة وثائق قليلة متوفرة ومن مطالعة تصريحات صحفية تناولت هذه السياسات بالاشارة والتنويه. أما أهم أهداف السياسة الاقتصادية فهو مايلي:

● اقتصاد سوق... نعم ولكن اجتماعي

تقول متون نصوص السياسة الاقتصادية السورية بأنها تسعى إلى إقامة اقتصاد سوق اجتماعي يجمع حرية المبادرة الفردية الاقتصادية وحرية الاختيار إلى ضمان توفير العدالة الاجتماعية للمواطنين. وهو خيار لم تستطيع تحقيقه بحد ذاته سوى أمم قليلة بالغة الثراء والحظوظ في هذا العالم مثل ألمانيا وهولندا ودول اسكندنافيا. ولا شك أن تحقيق هذا المفهوم في سورية بشكل فعال أمر مجهد للموارد لأن فاتورة كلفته كبيرة جداً ويحتاج في جميع الأحوال لبعض الوقت، ففي سورية لا بد لتحقيقه من توفر ما يلي:

- وجود اقتصاد مزدهر ينمو بمعدلات حقيقية وفعالية مقبولة منطقياً.
- توفر مجتمع عصري ينمو سكانياً و اقتصادياً بمعدلات مقبولة أو محدودة بمحدود 4و2% أو أقل.
- وجود تنظيمات دولة مؤسساتية راسخة البنين.
- وجود جوار غير معادي متعاون في إطار نظام إقليمي مناسب.
- وجود ثقافة الاعتماد على معايير اقتصادية واضحة بدون لبس عند تقييم كل جهد إنساني .
- وجود موارد اقتصادية كافية تسمح بالتوزيع على المدى القصير.
- وجود اقتصاد وفرة ذي فوائض مستند إلى كفاءة اقتصادية عالية

تبلغ كلفة مريض بالأمراض المستعصية في سورية نحو 137-600 ألف ل.س. تم منح 6875 عائلة في المنطقة الشرفية إعانات مالية شخصية حسب رأي بعض الصحف. ترى لو أن كل عائلة محتاجة في سورية حصلت على مبلغ رمزي قدرة ألف ل.س فقط . كم ستبلغ الفاتورة المطلوب دفعها من الدولة؟

● تخطيط .. نعم ولكن استشرافي

من الناحية النظرية لا يحتاج اقتصاد السوق من حيث المبدأ إلى تخطيط من أي نوع، فألية السوق تعيد بنية العرض والطلب وتوزيع المصادر الاقتصادية بكفاءة مشهود له بها. وذلك من خلال آلية السعر والربح كما تقرض اليد الخفية التوازن الطبيعي المطلوب. ولكن أداء أجهزة الدولة يبقى بحاجة إلى برامج وخطط تأشيرية تعكس أولياتها وترشد برامجها من خلال تحديد إمكاناتها المادية وأساليب أعمالها على مدى زمني محدد. ولهذا لا بد من ممارسة نوع من التخطيط العقلاني الذي لا يتدخل بآليات السوق أو يعرقل عملها. وهو نوع من التخطيط لا ينطبق عليه وصف التخطيط القطاعي أو العملياتي أو الجزئي. كما أنه ليس بالتخطيط الاستراتيجي أو المرهلي التكتيكي وإنما نوع من التخطيط الاستشرافي الذي يعتقد أصحابه أن اقتصاد السوق يسمح به بهدف الإطلاع على معالم الاقتصاد وملامح المجتمع المستقبلية لأن هذا النوع من التخطيط لا علاقة مباشرة له بما يجري في الاقتصاد بحكم كونه يتم بالتوازي مع عمل آليات اقتصاد السوق اجتماعية كانت أم غير اجتماعية، ويتم من قبل رجال حاملين بمستقبل من نوع ما استناداً لمجريات حركة الاقتصاد وحراك المجتمع.. فالاستشراف يتم بالنتيجة إما اعتماداً على إسقاط مؤشرات واتجاهات الحاضر حتى الآن على المستقبل بطريقة منهجية أو يتم بطريقة التنبؤ والتكهن للكشف عن أغوار المستقبل ورؤية مكنوناته واستدعاؤه بالحلم أو بالاستنباط بدرجات ومستويات مختلفة احتمالات درجة الحدوث.

وهكذا يبقى هذا النوع من التخطيط مجرد تصور لمستقبل قد يشارك في رسمه عادة عدة أناس من ذوي الرؤى والمعرفة والخبرة، ولكنه لا يتقاطع بالضرورة مع حركة السوق أو مع توجهاتها أو يتفاعل مباشرة مع قرارات المستثمرين الفعليين أو تصورات المحتملين. فهو مجرد رؤى فكرية فيها الكثير من الحلم والأمل. وعلى كل فعلى الرغم من العلم المسبق بتناقض الاعتماد على آليات السوق الحرة مع وجود التخطيط لعمليات النمو أو التنمية نظرياً إلا أن يكون وسيلة لبرمجة الأداء الحكومي أو أداة لاستشراف المستقبل المجهول فقد آثرت السياسة الاقتصادية السورية الجمع ما بين اعتماد آليات السوق الحرة وبين التخطيط. ولكن من خلال اعتبار التخطيط تأشيرياً غير ملزم لأحد في المجتمع والدولة من ناحية و استشرافياً يستشراف المستقبل دون أن يساهم أحد مباشرة في رسم معالم هذا المستقبل من ناحية أخرى. وهكذا تكون أجهزة التخطيط على كل المستويات قد دخلت مرحلة ثالثة ذات طبيعة خاصة يختلف أداؤها ومفهومها عن كل ما سبقها من مراحل لتتحول إلى وجود أكاديمي طيفي خفيف الظل والوطأة يعمل من أجل رسم صور المستقبل الاقتصادي لسورية في القادم من السنين لمن يجب الاطلاع على هذا المستقبل. وهكذا أصبح التخطيط من جديد مجرد نشاط فكري حيادي من الناحية العملية

السياسية والاجتماعية يهدف إلى إنارة الشكل الذي سيكون عليه المستقبل لا تحديد مساراته أو ترشيد استثماراته أو اعداد البرامج والخطط التي ترسم تعبيراً مطلوباً لحدائه في المجتمع أو الاقتصاد. وهكذا أصبح ممارسوه وخبرائه رجال يتوخى فيهم المعرفة العلمية للعلوم المستقبلية ووجود الرؤى الفكرية أكثر من كونهم جهابذة اقتصاد و دهاقنة علم الاجتماع.

7- الاستثمار الخاص .. أولاً .. والاستثمار الخاص آخراً

لم تكن السياسة الاقتصادية السورية هذه المرة أيضاً بحاجة إلى نماذج تنمية نظرية مثل نماذج الأساتذة في علم التنمية طوال ستينات وسبعينات القرن الفائت من أمثال هارود-دومار و روسنو أو هيجنز أو نورسكه أو كيندلبرغر أو إلى نماذج أسبق كنموذج جوزيف شومبيتر من مدرسة فيينا النمساوية للاقتصاد أو غيره كمتنجد أساتذة المدارس الكينية أو الماركسية في الاقتصاد تستعين بها أثناء وضع خططها التأسيسية أو المادية بعد أن اختارت لنفسها نموذج التخطيط الاستشراقي ، وآمنت بالاستثمار الخاص وجده طريقاً ووسيلة للدخل والرفاه والنمو وتشغيل الباحثين عن عمل لقد أصبحت حاجتها واضحة جداً تكمن في الوصول المباشر إلى الاستثمار الفعلي والمستثمرين الواثقين بها والذين هم على استعداد للتعاون معها في مهمة تطوير الاقتصاد وتحديثه. وإني أعتز علناً هنا أن رجال ادارة الاقتصاد السوري في مطلع القرن الحادي والعشرين الميلادي كانوا أكثر واقعية واهتماماً بالجانب العملي للمسألة الاقتصادية من كثير من أسلافهم في القرن الماضي الذين أوقفوا كثيراً من أوقاتهم للجدال الايديولوجي. لقد شكل الاستثمار الخاص لب أفكار رجال اقتصاد اليوم وأصبح محور أمانهم فقدموا له وللقائمين عليه كل الاهتمام والمساعدة الممكنة عن طريق تقديم كل ما تستطيع الدولة منحه من إمكانات اقتصادية وحوافز مالية وإدارية وإعفاءات ضريبية دون تفضيل لحسنية أو لشخص أولون أو لفكر أحد. كان الشعار المعلن دوماً على طول السنين " أهلاً وسهلاً بكل مستثمر " ولاسيما في حال كونه جاد في توفر رغبة صادقة لديه، وفادر من حيث الامكانيات المالية". ولاسيما إذا كان جاهزاً لتنفيذ مشروعه في إطار صيغة B.O.T التي توفر على الدولة استثمار أموالها وتحمل مخاطر المشروع المختلفة.

8- إعادة الاعتبار للقطاع الخاص

ولقد جرى تطبيق هذه السياسة في إطار الاعتماد المطلق على الرأسمال الخاص المحلي والعربي والأجنبي في تمويل التنمية بدرجات متفاوتة من النجاح. الأمر الذي تطلب تحرير القطاع الخاص المحلي من تداعيات الذكريات القديمة باعادة رسم دوره في الاقتصاد السوري وإعادة تأهيله اقتصادياً عن طريق اقرار مبدأ " العقد شريعة المتعاقدين " الذي يعتبر أهم بند في وثيقة إطلاق اقتصاد السوق من عقاله، ومنطلق البدء بالتعامل على أساس تبادل المنافع والمصالح وفقاً لسعر يقرره في كل مرة تلاقي منحّي العرض والطلب في سوق حرة وشفافة ومنفتحة على الخارج. وهذا ما كان يتطلب العمل على تحقيق فرص التنافس الحر بين المنتجين بمنح الاحتكار بشقي مظاهره وأنواعه، وتأمين حرية الاختيار للمستهلكين وحميتهم من خلال جمعية تسعى لحمايتهم من الغش والتدليس

والتزييف والخداع . أما الاجراء الآخر في هذا المجال فكان محاولة تجميع الشركات الفردية الصغيرة في شركات كبيرة مساهمة تستطيع طرح أسهمها في سوق دمشق للأوراق المالية. وهو اجراء يضمن تمويلاً أفضل لقاعدة الانتاج السوري. كما يسمح بوصول هذه الشركات الخاصة إلى مستوى أداء أفضل بسبب التقانات الأفضل والادارة الأمثل ، ومن ثم إحداث شركات قابضة مثل سورية والشام ليصبح هذا القطاع الخاص فاعلاً وقادراً على أداء الدور المطلوب منه سواء في عملية النمو والتنمية أو في مجال الاندماج في السوق الدولية.

9-إعادة تشكيل السوق السورية وتوسيعها

كانت السوق السورية بالمفاهيم الاقتصادية تعتبر صغيرة نسبياً غير جذابة لعمل الشركات الكبرى بالمقارنة مع غيرها في مناطق مجاورة كالدول النفطية أو في دول بعيدة مثل دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بحكم انخفاض مستوى متوسط الدخل الفردي وانخفاض الانتاجية الحدية والمتوسطة للعامل السوري ، وأخيراً وليس آخراً بحكم انخفاض المستوى التقني - حارج قطاع النفط والغاز - المستخدم في عملية الانتاج الزراعي والصناعي ونتاج الخدمات المتنوعة. ولما كان حجم السوق من أهم العوامل المشجعة للاستثمار في أي بلد، فإن هذا الحجم الصغير يعتبر نقطة ضعف في الاقتصاد السوري ولما كان توسيع السوق عن طريق رفع الانتاجية الحدية والمتوسطة أمراً صعب المنال على المدى القصير اعتقد مصمموا السياسة الاقتصادية السورية أن المسألة الاقتصادية في سورية هي مجرد مجال مناسب لتطبيق عملي لنظرية جون م. كينز في قصور الطلب الفعال وعدم كفاية القوة الشرائية في السوق بسبب تفضيل السيولة. ولهذا كان الحل برأيهم هو ضخ بعض القوة الشرائية المتوفرة لدى مصارف الدولة والقطاع الخاص إلى جيب المواطن السوري في مسعى لتوسيع السوق السورية بأسرع طريقة وأقل كلفة ممكنة. ولقد شجع وجود ودائع كبيرة للمواطنين والدولة قابضة بدون حراك على حسابات مصرفية لأجل في الداخل والخارج لم يتم تسليفها للمنتجين والمستثمرين هذا التوجه. لم يؤمن هؤلاء السادة الزملاء الأعزاء على اختلاف مواقعهم أبداً في غمرة تلهفهم على تقديم حلول سحرية الطابع بأن المشكلة الاقتصادية في سورية بنسبة الطابع وليست ناجمة عن مجرد شح في القوة الشرائية السوقية. كما لم يؤمن هؤلاء بأن المشكلة تتعلق بالانتاجية المتوسطة والحدية للعامل السوري من جهة وبسوء الادارة الاقتصادية لمصادر سورية من جهة ثانية وليس أمراً يتعلق بالنقد أو يمكن معالجته بنظرية كينز.

10-إعادة تشكيل المناخ الاستثماري في سورية

وفي هذا الاطار كان لابد من إعادة تشكيل المناخ الاستثماري في سورية بحيث يصبح جذاباً للرأسمال الخاص محايياً له. فالمستثمر الخاص بحاجة للرعاية والحماية القانونية من قبل قضاء حر الضمير مستقل الشخصية ، وضمانات لشخصه بالأمان ولرأسماله بالسلامة ولأرباحه ولخبرائه وورثته بحرية اختراق أو عبور الحدود متى شاء ذلك وتأكيد احتمال حصوله على المعاملة العادلة من قضاء حر مستقل في حال الاختلاف مع أي مواطن محلي وعلى الاحترام من قبل أجهزة الادارة المحلية ، وضمان تمتعه بحقوق الملكية لعوامل الانتاج متى شاء التملك للأرض أو المشروع. فإعادة تشكيل المناخ الاستثماري تعني ضرورة إعادة النظر بالفلسفة الاقتصادية التي تحكم

العمل الاقتصادي أولاً ونقل الاهتمام من الكليات لاقتصادية **Economic Aggregates** إلى الاهتمام الاجتماعي والسياسي بالأفراد النشطاء العاملين مجد في تطوير استثماراتهم ومشاريعهم في السوق. بداية من إعادة تشكيل الثقافة الاقتصادية المتداولة في المجتمع عن طريق إعادة النظر ببرامج المؤسسات التعليمية ولاسيما من حيث الصلاحيات والأداء، ومحاولة تغيير الموقف الاعلامي السلبي من اقتصاد السوق، وإصدار القوانين والمراسيم والتعليمات النافذة المشجعة بحيث يصبح المناخ الاستثماري في سورية مصدر راحة للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب المحتملين من خلال تنظيمات وصكوك قانونية تحمي استثمارات المستثمر الخاص أو من خلال تقديم عهود مكتوبة و عود شفوية بتقديم كل ما من شأنه زيادة حجم الأرباح المتوقعة من قبله نتيجة عمله في سورية. الأمر الذي يزيد من طمأنينته إلى سلامة رأسماله والتأكد من عدم اللجوء إلى مصادرة هذه الرأسمال أو تأميمه أو التصرف فيه أو به، والحيلولة دون ابتزاز المستثمر أو اختلاس أمواله، أو التحايل عليه أو التحيز ضده قانوناً. وإصدار قوانين متتابعة للاستثمار وقانون للتجارة وآخر لإعادة تنظيم غرف التجارة وإصدار قانون جديد للجمارك وقانون لمنع الاغراق والممارسات غير الشرعية المسيئة لحرية انسياب التجارة، وقانون لمكافحة الفساد وقانون للمناطق الحرة وإنشاء الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وهيئة الاستثمار، وإصدار قانون حماية الجودة وآخر لحماية المستهلك وضمان التنافسية للمنتجات السورية وقانون للاستثمار العقاري وقانون جديد لتنظيم وعمران المدن ، وقانون للصيرفة وقانون آخر للصيرفة الاسلامية وقانون للتأمين أحدث الهيئة العليا للتأمين وقانون للمصرف المركزي وقانون النقد الأساسي إلى جانب قوانين أخرى استهدفت أحداث هيئة الضرائب وهيئة لتنمية الصادرات وصندوق للمعونة الاجتماعية إلى استهدافها إعادة صياغة البيئة القانونية التي تشكل إطار العمل الاقتصادي في سورية بحيث تصبح البيئة الاقتصادية في سورية منسجمة مع متطلبات نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي . وهو ما ضمنه لحد كبير صدور **3041** صكاً قانونياً في هذا الإطار خلال الفترة **2002-2007**م ونهاية عام **2007**م كما قالت إحدى الصحف الاقتصادية الصادرة في سورية. وهذا يشكل عيباً من قبض. وقد جرى في هذا المجال والاطار التوجه نحو الترخيص لعدد من شركات الطيران الخاصة مثل أجنحة الشام ولؤلؤة الشام اللتين تودان نقل الركاب إلى بلدان مجاورة كمصر والعراق بالتوازي مع مؤسسة الطيران العربية السورية التي تملكها الدولة . كما ظهر في السوق عدد كبير من شركات التأمين الخاصة و المصارف الخاصة الربوية والتكافلية و التي تعمل إلى جانب مؤسسات القطاع العام.

وهكذا كان الانفتاح السوري على العالم فرصة عملية مريحة ومرجحة لمستثمرين تجمعهم بسورية وحدة الثقافة والتاريخ جاؤوا من دول بلاد الشام الأخرى مثل لبنان والأردن وآخرين جاؤوا من بعض دول الجوار الجغرافي مثل إيران وتركيا، ونهاية من بعض دول الجزيرة و الخليج العربية ولاسيما السعودية وقطر والكويت والامارات الذين فاضت خزائنتهم نتيجة لأسعار برمبيل النفط في نهاية عصر النفط واهيار دولار أمريكا مع بدء انهيار الهيممة الأمريكية والسلام الأمريكي **Pax Americana** لإقامة مشاريع تنموية في سورية كان أكثرها حتى الآن من النوع الخدمي مثل الفنادق والمنتجعات السياحية و مجمعات البيع التجاري (**Malls**) ومجمعات السكن

والمصارف وشركات التأمين الربوي والتكافلي والفليل من النوع الانتاجي. والحقيقة أنه لم يفد الادارة الاقتصادية ما أبدته من حسن النوايا وطيب التعامل و الكثير من مظاهر الود المريح واعتماد طرائق وتكتيكات العلاقات العامة سبيلاً لجذب الرساميل الأجنبية الخاصة والتفانة المتقدمة إلى سورية، رغم توقيع اتفاقية الشراكة مع أوروبا بسرعة ولهفة. فماتزال أوروبا تساووم وتسوف حتى الآن في اقرار اتفاقية الشراكة معها من برلمانها السبعة والعشرين سعياً وراء ابتزاز مواقف سورية مناسبة للغرب حول ملفات المنطقة الأخرى.

11- تقييم السياسة الاقتصادية السورية: ما لها وما عليها The Pros & Cons :

نظرة عين طائر

لكل وصفة اقتصادية نتائج وأثمان أي كلف قد تكون باهظة أحياناً يدفعها الافنصاد على مر السنين في كل مرحلة. فالاقتصاديون ككل أرباب المهن الاجتماعية والفكرية يملكون ، كل على انفراد ، بحكم طبيعة علمهم وصفات متنوعة لكل حال ومسألة تختلف بحسب بيئة كل منهم و تجربته وخبراتهم الشخصية وأفكارهم العقائدية وخلفياتهم الفكرية وطبائعهم النفسية و اختلاف زوايا رؤيتهم للأشياء. وهذا هو حال السياسة الاقتصادية السورية. لهذا أرجو السماح لي بتعداد بعض منجزاتها خلال الفترة كما ترى من بعيد أولاً.

أ- المنجزات:

إن من الواجب والانصاف القول أنه قد تم خلال هذه السنين المنصرمة تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والكثير من المنجزات القانونية ذات الطابع الاقتصادي خلال السنوات الوجيزة موضع البحث. والتي نحاول تناول البعض منها في هذه العجالة بالاشارة ولربنا بالدراسة الموجزة أيضاً.

1 ترسيخ فكرة ومفهوم وثقافة اقتصاد السوق من جديد ، واعادة الاعتبار الثقافي والقانوني لدور آلياته في توزيع الدخل والثروة والصادر الاقتصادية ، كما جرى إعادة تأهيلها فكراً واقتصاداً وسياسةً. كما جرى قطع مراحل رائجة باتجاه حرية الأسواق والتعامل مع العالم الخارجي. كانت السرعة متفاوتة ما بين البطء والتسرع حسب طبيعة وشدة ردود الفعل المتوقعة أو المحتملة على الانتقال السريع من ثقافة التدخل واسع المدى إلى اتفاقية اقتصاد السوق الحرة. وهو انتقال لم يكن سهلاً من الناحية العملية أبداً. ومع ذلك استمر في هذا الاطار اصدار قوانين تضمن التجارة الحرة والتنافسية وحماية المستهلك وفانون التأمين وقوانين المصارف وعشرات غيرها.

2 كما جرى منذ عام 2002م مسعى حثيث لم يكتمل بعد للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية ، وتوقيع الشراكة مع الاتحاد الأوربي واستكمال تفعيل دور سورية في منطقة التجارة العربية الكبرى اعتباراً من عام 2005م. وإقامة منطقة تجارة حرة مع تركيا وهناك من يرغب في سورية اليوم باقامة مثل ذلك مع ماليزيا ولربما مع ايران ذات يوم ايضاً.

3 المباشرة بإحداث سوق دمشق للأوراق المالية وهيئة الظروف المناسبة لعمله.

4 كما تم تحديث الاقتصاد السوري بالتفكير باستخدام أدوات الخزينة وتطوير عمليات تحسين أداء المصارف العامة.

5 انتشار شركات التأمين الخاصة بنوعيتها الربوي والتكافلي (11 شركة 3 منها تكافلية) ..

6 بلغ عدد البنوك الخاصة المرخصة في سورية نحو (9 + 2 قيد التأسيس منها 2 مصارف تكافلية)

7 و لقد تم تحسين المناخ الاستثماري في سورية بلاشك . وإن كان يبدو أنه مايزال هناك الكثير الذي من الواجب عمله.

8 بلغت قيمة التصدير السوري من السلع الزراعية عام 2006م نحو 61 مليار ل.س . كما بلغ الاستيراد من السلع الزراعية في نفس السنة نحو 67 مليار ل.س.

9 تشجيع التصدير بكل الطرق الممكنة بنافي ذلك الغاء القيود الكمية وغير الكمية من رسوم وتأمين وصرائب وتكتيكات إدارية كانت تمارس على المصدرين والتصدير سعياً وراء اندماج القاعدة الإنتاجية السورية في الاقتصاد الدولي على أسس سليمة ولاسيما الأغنام والقطن والجبوب والفسفات و منتجات قطاع الصناعة الصغيرة والمتوسطة. الأمر الذي جعل كثير من منتجات القاعدة الإنتاجية السورية تتجه لتلبية حاجة الأسواق الخارجية سواء في الاقليم أو في العالم. وأن قيمة الصادرات بلغت 529 مليار ل.س أي حوالي 11 مليار دولار امريكي وأن المستوردات بلغت حوال 619 مليار ل.س عام 2007م. ومما لاشك فيه أنه قد تحسنت البنية الهيكلية للتصدير السوري تبعاً لذلك بشكل بسيط وجزئي بحيث أصبحت عام 2007م. على الشكل التالي

62% نفط.

25% سلع منجمية (فسفات) وزراعية (قطن وحبوب).

13%. منتجات صناعية خفيفة استهلاكية الطابع

7. فتح أبواب الاستيراد للسلع على مصاريحها تقريباً أيضاً سعياً وراء:

أ- تحقيق درجة متقدمة من الاندماج بالسوق الدولية وتشجيع الصناعة السورية على التنافس مع غيرها في السوق الدولية.

ب- زيادة تنوع التشكيلة السلعية المتوفرة للمستهلك السوري المقيم في الوطن. بغمر السوق السورية بشتى أنواع السلع والمنتجات الاستهلاكية والوسطية المستوردة من دول الشراكة مع أوروبا وتركيا ومنطقة التجارة العربية الحرة.

ج -زيادة التنافس في السوق السورية بهدف تطوير الصناعة والزراعة والخدمات السورية

د - مكافحة حدة التضخم وارتفاع الأسعار بدرجات متفاوتة من النجاح.

8. وأخيراً تم توقيع اتفاقية الشراكة مع أوروبا وتفعيل منطقة التجارة العربية الحرة وتفعيل منطقة التجارة الحرة مع تركيا. وعلى هذا جرى تخفيف إجراءات الرقابة و تسهيل الحركة عبر الحدود. وهناك الحديث المطول عن الرغبة

بإقامة مطارات و إقامة سكك حديدية جديدة وشبكة طرق برية تقطع سورية طويلاً وعرضاً باتجاه كل جيران سورية في الشمال والشرق والجنوب وموانئ سورية في الغرب. و تحدثت الإدارة الاقتصادية السورية عن رغبتها منح مطارات سورية الشمالية والشرقية لإدارات ومستثمرين من القطاع الخاص. ووضع مفاقر ومزارع حكومية تحت تصرف مستثمرين من القطاع الخاص الأجنبي. والمخلي كما أعربت عن الرغبة بطرحهم للاستثمار على طريقة **B.O.T** وهناك من يحاول وضع إدارة موانئ بأيدي شركة عربية قادرة على تطويرها .

9. الاهتمام بتنمية المناطق المتخلفة اقتصادياً ولاسيما المنطقة الشرقية لسورية التي تشكل **41%** من مساحة سورية. و تشكل مصدراً اقتصادياً كبيراً لسورية كما يتضح من قراءة مساهماتها لاقتصاد سورية فيما يلي:

44% من الأراضي المزروعة **24%** من المراعي **57.1%** من الموارد البشرية.

36% من الثروة الحيوانية السورية، وتوفر نحو **43%** من إنتاج الصوف **20%** من إنتاج الحليب

30% من إنتاج الخضراوات. **69%** من إنتاج القطن **37%** من إنتاج الشوندر السكري ،

100% من إنتاج النفط.

11. جرى تطوير بعض القطاعات الاقتصادية البديلة للثروة النفطية مثل: الثروة الحيوانية التي أصبحت تضم

نحو 21- 22 مليون رأس غنم .

1 و 1 مليون رأس ماعز

1-2 مليون بقرة.

39.3 مليون دجاجة.

2.6 مليون طن حليب.

259 ألف طن لحم أحمر.

12. كما جرى إيصال الطاقة الكهربائية إلى معظم البيوت في أنحاء سورية بحيث بلغ عدد مشتركى الكهرباء في

سورية نحو 4 مليون نسمة علماً بأن 1 % منهم فقط يستهلك نحو 2000 كيلو واط ساعي في الدورة الواحدة

أي أن هذا الواحد بالمائة يستهلك ما يعادل 9% من الإنتاج الكهربائي..

13. تحولت سورية إلى سادس منتج للزيتون في العالم. بعد أن أصبح هناك أكثر من 9 ملايين شجرة منتجة

للزيتون في سورية.

14. يبلغ وسطي إنتاج النفط في سورية 370 ألف برميل / يوم بعد أن كانت تنتج نحو 650 ألف برميل /

يوم حتى نهاية الثمانينات. الجدير بالذكر أن برميل النفط قد ازداد سعره الدولي فوصل مؤخراً في الولايات

المتحدة إلى حوالي 110 دولار أمريكي.

15. وكذلك حدث لمادتي الغاز والفوسفات التي زاد سعرهما الدولي كثيراً خلال هذه الفترة كما زاد التصدير

منهما بعد محاولات متفاوتة النجاح لتحسين نوعيتهما عن طريق التكييف والغسيل والإسراع بوصولها إلى

مرفئ التصدير على الساحل السوري باتجاه الهند أو محطات القطار باتجاه تركيا.

17. تستورد سورية نحو 55 % من حاجتها إلى المشتقات النفطية بسعر وسطي قدره 800 دولار للطن الواحد حسب معلومات الادارة الاقتصادية الحالية.

18. بلغت حصة سورية من التجارة العالمية خلال السنوات الأخيرة أقل من واحد بالمائة (7/10 من الواحد).

19. كما تحققت بعض أهداف اقتصادية كمية على شكل زيادات جوهرية وإيجابية طارئة على أهم مؤشرات الاقتصاد الوطني. إذ بلغت مساهمة قطاع السياحة والناجح المحلي نحو 61 مليار ل.س أي ما يعادل 1.25 مليار دولار. بينما بلغ معدل نو الدخل الوطني في عام 2007م حوالي 7% و حجم الصادرات حوالي 529 مليار ل.س (حوالي 11 مليار دولار أمريكي) منه 68- 70 % غير نفطي. كما تمت زيادة الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بحوالي 3.9 % عام 2007م أي أن الزيادة الحقيقية في متوسط دخل الفرد لم تزد عن 1.4 % في تلك السنة.

20. من المنتظر أن تبلغ الاستثمارات القطرية في سورية نحو 12 مليار دولار منها حوالي 3 مليار دولار في خليج ابن هانيء.

21. بلغ انتاج شركة نفط الفرات المشتركة مع شركة شل المسجلة في سورية من النفط ذروته عام 1990م حيث كانت تنتج من 800 بئر منها 300 ماتزال منتجة حتى الآن. أنتجت هذه الشركة من أرض سورية نحو 2 بليون برميل نفط خلال 20 سنة مضت حتى الآن, يبلغ انتاج هذه الشركة الآن نحو 145 ألف برميل يومياً من النفط و160 مليون برميل من الغاز يومياً حسب المعلومات المستقاة من نشرات شركة شل.

22. انتشار المصارف الخاصة في مدن سورية بنوعها الربوي والتكافلي. ولكن المصارف السورية الخاصة مثل المصارف العامة ماتزال بحاجة إلى تصنيف دولي بعد رفع رساميلها إلى 60 مليون دولار على الأقل. وهذا التصنيف يحتاج إلى عملية تدقيق لحساباتها على أيدي شركات معروفة دولياً بسمعتها العالمية.

23. جرى تخفيض الرسوم الجمركية طمعاً في تشجيع الاستيراد وتخفيف كلفة المعيشة وتوسيعاً للتشكيلة السلعية واستعداداً للدخول في الشراكة مع أوروبا. وطلباً لتحقيق النموذج التنموي المطلوب. كما يتضح من الجدول التالي :

العام	متوسط الرسوم الجمركية
2002م	255%
2003	60%
2007	14%

ب- الصعوبات

الواقع أن تمن هذه المنجزات كان بروز ظواهر سلبية تنذر بشر مستطير في المستقبل . يتلخص أهمها بما يلي:

أولاً . ظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار:

المواطنون السوريون يعانون هذه الأيام من ظاهرة التضخم. كثير منهم لا يدري ما يفعل بماله والأكثر يتساءلون عن المستقبل الذي ينتظرهم. بعض الناس يستدركون روح الدعابة والفكاهة على قاعدة " شر البلية ما يضحك " بتأليف النكات. كثيرون مهم يسألوني في طريقي إلى التسوق أو العمل نفس السؤال الذي أتساءله في أعماقي دوماً . إلى أين ..؟ . وماذا بعد؟ . في هذه العجالة ساحاول أن أجييب من باب العلم بالشيء ليس إلا.

أيها السيدات والسادة الحضور

التضخم ظاهرة اقتصادية ذات تداعيات اجتماعية وسياسية وثقافية كبيرة و ذات اسباب متنوعة. بعضها نقدي ومنها المالي ومنها البنوي. وهي تعبر عن عدم توازن واضح في الاقتصاد كما يعبر ارتفاع الحرارة عن مرض الجسم . وهو ما يعانیه الاقتصاد السوري . تعبر هذه الظاهرة عن نفسها بارتفاع شامل للأسعار . وهي ظاهرة يشكو بعض الناس في سورية حالياً من آثارها الاجتماعية وتداعياتها الاقتصادية والمعيشية كما هو الحال في بعض دول الجوار الافليمي كالأردن ولبنان حيث يشكو المواطن من فرط غلاء الأسعار بالمقارنة مع رواتبهم ومداحيلهم وتلاشي القوة الشرائية للنقد المحلي. أسبابها في سورية تتلخص بما يلي :

1. عدم تمكن القطاعات الاقتصادية من التلازم السريع مع ارتفاع الطلب المحلي وطلبات التصدير. (عدم مرونة العرض السلعي)

2. عجز الميزان التجاري السوري. وهو عجز تقليدي معروف في تاريخ سورية الاقتصادي فيما عدا بعض السنين.

3. استيراد التضخم مع المستوردات من دول أوروبا والخليج العربي وشرق آسيا وتركيا وإيران ونتيجة لارتفاع سعر اليورو.

4. تشجيع الاستيراد عن طريق محاولة اجراء تخفيض مستمر في سعر صرف الدولار الأمريكي في سورية بالاستفادة من وجود الاحتياطات النقدية وتدفق الرساميل على سورية .الهدف النهائي لذلك هو محاولة كبح جماح التضخم ومحاولة تخفيض أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية الأساسية المستوردة متناسين أن الدولار ليس عملة الاستيراد السوري الأساسي كاليورو. إلا أن هذا العامل كان في نهاية الأمر أحد العوامل التي زادت من سرعة دوامة التضخم نتيجة استيراد التضخم. مع السلع المستوردة من بلدان الاستيراد. وأدت بالتالي إلى تآكل القوة الشرائية لمعظم السكان من الفقراء و محدودي الدخل في نهاية الأمر بقدر ما أثرت على تنافسية البضائع السورية نتيجة ارتفاع سعر صرف الليرة السورية.

5. تشجيع التصدير الذي أدى من حين لآخر إلى شح ولو مؤقت في توفر بعض السلع محلياً.

6. بلغت قيمة التصدير من القطاع الزراعي السوري عام 2006م نحو 61 مليار ل.س تتوزع لما يلي:

قطن 5 و8 مليار ل.س . قمح 2 و1 مليار ل.س . كمون 2 مليار ل.س.

بندورة 5 و 2 مليار ل.س. فواكه 5 و 1 مليار ل.س. زيت زيتون 2 مليار ل.س.
 أغنام 22 مليار ل.س. ألبان وأجبان 3 و 1 مليار ل.س. حمضيات 275 مليون ل.س.
 عدس 584 مليون ل.س.

7. استمرار وجود العجز في الموازنة العامة السنوية لسورية في سنوات معينة

نسبة عجز الموازنة العامة :

العام	نسبة عجز الموازنة
1970	24%
1980	29%
2000	17.6%
2007	11.75%
2008	12%

8. التوسع المستمر في منح التسهيلات الائتمانية من قبل المصارف بأنواعها.

9. تدفق المستثمرين الأتراك والعرب والاييرانيين على الاستثمار في مشاريع سورية التنموية

10. عودة بعض السوريين المغتربين بأرصدهم من الخارج

11. وجود نحو مليون ونصف من اللاجئين من العراق الشقيق خلال سنوات سبقت.

11. لقد حاولت السياسة الاقتصادية السورية معالجة قضية السوق الصغيرة وانخفاض مستوى الطلب فيها بسبب ضآلة القوة الشرائية المتوفرة بين أيدي كثير من المواطنين السوريين المقيمين ناجمة عن ضعف الانتاجية السورية العامة والاستقطاب الشديد للثروة، وذلك عن طريق التوسع في التسهيلات المصرفية والتساهل أحياناً ببعض القواعد الذهبية في التعامل المصرفي، وذلك بمنح بعض القروض والتسهيلات لأغراض اجتماعية معينة أو غير ذلك بفائدة مخفضة أو بدون فائدة تلبية لحاجات شرائح معينة ذات الطبيعة الخاصة كالسكن الشبائي، أو الزواج، أو شراء سيارة أو اقتناء أجهزة أو آلات معامل أو إقامة أبنية سكنية، وتشجيع بيع السلع الاستهلاكية المعمرة تقسيطاً أو لآجال، وهكذا ترتب على ذلك ارتفاع تدريجي في كمية النقد المتداول في السوق زاده بلة ارتفاع كبير في أسعار الأراضي الزراعية المعدة للبناء من خلال الاعلان عن نوايا ومحطات لاقامة مشاريع تنموية ينوى تنفيذها ذات يوم في بعض ضواحي المدن الكبرى في سورية وكذلك ارتفاع واضح في ثمن الأبنية والعقارات الزراعية وقيد التنظيم بسبب الطلب الشديد على المساكن (تحتاج سورية إلى 655 ألف وحدة سكنية حالياً حسب بعض المعلومات المنشورة في الصحف). الأمر الذي فتح الباب على مصاريعه أمام حركة المضاربة التجارية مع كل ما يترتب على ذلك من أمور وصعاب بما فيه تصاعد دوامات التضخم **Inflation** **Spiral** وتزايد سرعة تداول النقد **velocity of currency units** مع رفع درجة الآمال والتطلعات ومستوى الأفق الاقتصادي بحيث يسمح للمواطن الفرد في سورية بالعيش فوق طاقاته وإمكانات

دخله الحقيقية. وقد أدى هذا التوجه مع الرغبة باعادة النظر بدعم المشتقات النفطية في إطار سياسة إعادة التوازن وتحقيق الاستقرار الاقتصادي إلى استمرار الأسعار بشكل عام وشامل بالتصاعد بشكل شبه يومي. الأمر الذي أدى في نهاية الأمر إلى العودة من جديد إلى مواجهة مشكلة السوق الصغيرة من جديد بعد أن أصبح الفقير أشد فقراً والثري أكثر ثراء من الناحية العملية بارتفاع شتى أنواع الأصول الرأسمالية في السوق السورية **Backfire** مع بقاء الأجور النقدية أعلى من مستوى الأجور الحقيقية وتلاشي القوة الشرائية للنقد المحلي. ولقد أغرى وجود كميات كبيرة من الأموال المودعة لدى الجهاز المصرفي بعض الزملاء المغرمين باللجوء إلى الحلول الكنزوية باعتبارها الطريقة المثلى والأرخص كلفة لمحاولة التغلب على حالة ركود مستقر على شكل شبه توازن اقتصادي بيتوي **Underemployment Equilibrium** لتخلف طويل الأمد ناجم عن انخفاض الإنتاجية الحديدية والمتوسطة عبر توسع كبير وغير حذر في التسهيلات الائتمانية. وهي سياسة لا تراعي كثيراً رغبات المودعين وثقتهم. إلا أن هناك عوامل أخرى أيضاً ساهمت بدورها في ذلك وهي العوامل التي نوردها أدناه بعد تقسيمها في زميرتين:

1. الأسباب العارضة أو الطارئة المؤقتة

وهي جملة الأسباب التي تؤدي إلى صالة المعروض من السلع والخدمات على المدى القصير والمتوسط بسبب عدم تلاؤم حجم العرض من السلع والخدمات مع توسع الطلب أي لعدم مرونة عروض بعض القطاعات الإنتاجية مع حجم الطلب الفعال على منتجاتها على المدى القصير أو بسبب شحها في الداخل بفضل سياسة التوجه نحو التصدير بأي ثمن كما يتضح مما يلي ا:

- حرم الاندفاع وراء التصدير السوق المحلية حيناً وحيناً من بعض حاجاتها. وجعل القاعدة الإنتاجية السورية تبدو على المدى القصير غير مرنة إزاء شدة الطلب على منتجاتها وسلعها.
- ساهمت الظروف المناخية الطارئة خلال شتاء عام 2008م في إصابة البنية الإنتاجية الزراعية إصابة بليغة بعد أن دمرت هذه التبدلات المناخية وما صاحبها من عواصف وأمطار وثلوج حوالي 12457 بيتاً بلاستيكيًا وحوالي 42 ألف دونم مزروعة بالشوندر في درعا وريف دمشق وحوالي 382 هكتاراً في محافظة حماة وكثير من رؤوس الماشية،
- كما عطلت البنية التحتية السورية لبعض الوقت. وبالتالي أدت إلى توقف حركة الشاحنات والنقل عبر سورية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك لبعض الوقت، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مؤقت مالمبث أن تحول إلى ارتفاع دائم في أسعار كثير من المواد الاستهلاكية بدء من الحليب ومشتقاته ومروراً إلى المنتجات الزراعية المنتجة في البيوت البلاستيكية أو بدونها ومنتجات الصناعات الغذائية الأخرى، وهذا أمر يبدهي في حال التضخم الزاحف الذي بدأت سورية تعاني منه حيث يلجأ المستثمرون إلى الاستثمار في العقارات والأراضي كملاذ استثماري هرباً من السيولة التي تنقلص قيمتها الشرائية باستمرار وإن ارتفعت قيمتها شكلاً أمام الدولار الأمريكي.

1. الأسباب البنوية المزمنة

هناك مشكلة مؤثرة وضاغطة تعاني منها سورية منذ الاستقلال وهي مشكلة التوازن الاقتصادي العام الذي يبدو من مراجعة معطيات التوازن العام للاقتصاد ناجمة عن عدة أسباب أهمها:

- وجود عجز شبه دائم في الموازنة العامة كما سبقت الإشارة.
- وجود عجز في التبادل التجاري مع الخارج نتيجة التباين الكبير والمتزايد ما بينة الطلب الفعال في سورية وبنية الاقتصاد السوري . الأمر الذي أدى بسورية إلى الاعتماد على الاستيراد لتلبية حاجة مواطنيها لمنتجات الحضارة والتقانة الحديثة وتلبية بعض حاجات الطبقات الموسرة في سورية في بعض السنوات من خلال الاستيراد إلى مستوى استهلاك رفيع لهذه الطبقات.
- الحاجة إلى حجم كبير من الاستثمار الخاص لأغراض تجديد القاعدة الانتاجية من ناحية و تحقيق مستوى لائق من التنمية بالمقارنة مع حجم الادخار المحلي المتوفر اتمويا هذه العملية.
- هناك ضرورة ملحة للاعتماد على الاستيراد لتلبية الحاجة إلى تحديث الاقتصاد بالتكنولوجيا الحديثة في دولة كسورية.

ثانياً . ظاهرة تفاقم المشكلة البيئية:

نعتبر ظاهرة تدهور البيئة في سورية نتاجاً طبيعياً لسياسات الاقتصاد واحدى نتائج تطوير ثقافة الاستهلاك التي شرحناها في وقت سابق. فلقد بلغ عدد المركبات المتجولة في الشوارع السورية يومياً نحو 1.4 مليون مركبة ، وهو رقم لا يثير بحد ذاته الكثير من الانتباه لدى الإدارة الاقتصادية السورية التي تضع أعينها على أوضاع اقتصادية سائدة في إمارة دبي التي تتحرك فيها يومياً نحو 1.57 مليون سيارة ونحو 2500 باص كبير لا تستخدم من السكان المحليين الأصليين إلا أنهما مع ذلك تزرع الأرض هناك جيئة وذهابا من أجل ضمان تنقل الوافدين ذي الأجور المنخفضة. والسؤال هنا ماذا فعلت السياسة الاقتصادية السورية لعلاج مشكلة تلوث الهواء أو الماء أو الغذاء في مدن سورية الرئيسة كدمشق وحلب؟.

ثالثاً . ظاهرة تراكم ودائع المصارف السورية:

هناك ثمة مليارات من الودائع بالليرات السورية والقطع الأجنبي طويلة الأجل في بعض المصارف الاسلامية كما ترقد مهدوء على حسابات بعض المصارف العامة والخاصة التي لا تستطيع ادارتها المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية قد تبلغ نحو 160 مليار ل.س . والحقيقة أن هناك عجز واضح في مقدرة المصارف الخاصة السورية على الاستثمار في المشاريع التنموية لعدم رغبتها بالمخاطرة ولعدم توفر شروط الملاءة المالية والضمانات والكفالات التي توفر المصدقية لبعض المستثمرين والمقترضين المحتملين ولأسباب ذاتية أخرى لدرجة أن بعض المصارف الخاصة أصبحت مجرد مستثمرة لأموالها في شهادات استثمار تصدرها مصارف القطاع العام. السؤال هنا لماذا لا تقوم روابط (سنديكات) بين هذه المصارف لتمويل مشاريع تنموية طويلة

الأجل في سورية، يقال همساً أن نسبة مساهمة بعضها في إجمالي التسليف كانت لا تزيد عن 8.6% عام 2007م

رابعاً. استمرار ظاهرة البطالة

لم تستطع السياسات الاقتصادية السورية القضاء على ظاهرة البطالة رغم كل ما قيل . السبب في ذلك يعود إلى عدم كفاية الاستثمارات من ناحية وعدم كفاية البرامج وعدم كفاية أداء الجهات المكلفة بذلك.

خامساً. استمرار ظاهرة الفقر

حسب دراسة أجراها خبيران مصريان للأمم المتحدة حول الفقر في سورية في الفترة ما بين عامي 1996-2004م تبدو ظاهرة الفقر واضحة بشدة في معظم مناطق ريف حلب وكافة المنطقة الشرقية من سورية شمال نهر الفرات ..وهي ظاهرة ناجمة عن عدد من الأسباب الجوهرية التي نتلخص بما يلي:

- عدم توسيع الاستثمار العام
- عدم تخفيف الاعتماد على التضخم لتمويل التنمية
- عدم توليد فرص عمل واسعة للتخفيف من حدة الفقر
- عدم استفادة الفقراء من النمو في الناتج الجغرافي المحلي
- عدم مساعدة الريف بالشكل الكافي
- عدم كفاية الاجراءات الادارية
- عدم كفاية الحوافز المقدمة للاستثمار في مناطق الفقر

وهي ترسم صورة للفقر تتجلى بالأرقام التالية:

نسبة عدد الفقراء 30% من السكان ، منهم 11% لا يحصلون على حاجاتهم الأساسية
نسبة السكان الأكثر فقراً 20% يساهمون ب 7% من الانفاق
نسبة السكان الأعلى ثراء 20% يساهمون ب 45% من الانفاق
نسبة أواسط الدخل (المستورين) تبلغ نحو 60% يساهمون بحوالي 48% من الانفاق

سادساً: ظاهرة انخفاض الأجور

تعتبر هذه الظاهرة أكبر دليل على عدم كفاية الاستثمار حتى الآن لتوفير كثافة رأسمالية وقاعدة إنتاجية واسعة تسمح بزيادة الطلب على العمالة بشكل يؤثر على مستوى الأجر الحقيقي للعامل في سورية.

سابعاً. ظاهرة الفساد وضرورة معالجتها

لهذه الظاهرة أسباب ثقافية وأخرى بنيوية اقتصادية تتعلق بطبيعة الاقتصاد الخدمي لهذه المنطقة الاستراتيجية. وحيث أن المعالجة المستفيضة لايسمح بها الوقت المقرر لهذه المحاضرة نكتفي هنا بالإشارة .

ثامناً. دور الدولة الاقتصادي

• استمر دور الدولة قوياً في سورية كما يتضح من الجدول التالي:

• تطور الموازنة العامة السورية خلال السنوات 2000-2008 (مليار ل.س)

إجمالي موازنة العام	العام	إجمالي موازنة العام	العام
460	2005	275	2000
465	2006	322	2001
588	2007	356	2002
600	2008	420	2003
		450	2004

الحصيلة الفعلية للضرائب في سورية في سنين منتقاة (مليار ل.س)

49	1990
130	1996
171	2000
221	2002
238	2004
251	2005
252	2006

ملاحظة : أرقام مدورة

وتقف سورية من حيث نسبة الدور الاقتصادي الذي تقوم به الدولة اليوم على قدم المساواة مع الولايات المتحدة ومصر وقريباً جداً من مساحته في المغرب وتونس. وتتراوح نسبة الانفاق الاستثماري الآن في عام 2008م حوالي 38% من الموازنة العامة بينما كانت هذه النسبة في عام 2005م نحو 39% من الموازنة العامة السورية.

أيها السيدات والسادة الحضور

إن سوء الحظ الأساسي التي واجه السياسة الاقتصادية السورية هو اضطرار سورية في الفترة المعنية في هذه المحاضرة إلى خوض المعامع السياسية مع قوى الهيمنة الدولية والاقليمية بكل بسالة من أجل حماية الدور الإقليمي السوري من ناحية وإدارة مراحل شرسة من الصراع مع إسرائيل الفكرة ثم الدولة من أجل استرداد الأرض وحماية الحقوق العربية في الجولان وفلسطين والتفاعل مع أحوال العراق تحت الاحتلال الأمريكي منذ عام 2003م التي كان من تداعياته لجوء نحو مليون وثمانمائة ألف عراقي إلى سورية في عام 2006م وغير ذلك. من أمور . وكانت هذه هي المشكلة الجوهرية التي حالت دون أن يكون هناك مردود للسياسة الاقتصادية بالشكل المرجو له أن يكون عليه . لأن تحويل سورية إلى واحة استثمارية أخرى كدبي ولكن على شرق البحر الأبيض المتوسط يتطلب بالضرورة الامتناع عن الدخول في صراعات سياسية إقليمية من ناحية والاهتمام بالجانب الاقتصادي فقط وإقرار دول الجوار لها بهذا الدور من ناحية أخرى.

ولكن خصوم سياسات سورية في المجتمع الدولي بقوا مصرين على ما يبدو على توجهاتهم المعادية الهادفة في نهاية الأمر إلى ضبط إيقاع الإصلاحات الاقتصادية السورية وجعل حركة اصلاح الاقتصاد السوري رهينة تحقيق مصالحهم ومقتضيات سياساتهم في المنطقة بالضغط على المستثمرين المحتملين ورجال الأعمال الراغبين بالعمل والاستثمار في سورية واشاعة البلبلة داخل سورية بتعمد تصوير الوضع الاقتصادي في سورية على غير حقيقته.

على الرغم من هذا المأزق الذي يذكر بالقدر ولربما بسببه أيضاً يمكن للباحث ملاحظة أن معظم نجاحات السياسة الاقتصادية السورية قد تحققت على المستوى الإجمالي حتى الآن. أما على المستوى الجزئي والقطاعي والاجتماعي فكانت النجاحات متواضعة وهامشية. إذ لم تحقق شيئاً يذكر بالنسبة لأي مشكلة اقتصادية أو اجتماعية واجهت البلاد. فهي لم تفعل الكثير لحل المشاكل الجوهرية مثل التصنيع و بقيت مشاكل البيئة المتفاقمة بدون حل. كما لم تفعل شيئاً لحل مشكلة النقل والازدحام في دمشق ومدن سورية الأخرى. وما يزال مشروع مترو دمشق رهن الدراستين السوفيتية والفرنسية اللتين تقبعان بهدوء في أدراج الادارة الاقتصادية بانتظار أيام وسنين افضل. كما بقيت بيوت مدينة دمشق ولاسيما مدن ريفها حتى وقت قريب جداً أسيرة نظم التقنين وترشيد الاستهلاك ولربما تعود لذلك مع اقتراب الصيف. أما الكهرباء فأمر لا يحتاج المرء للخوض فيه قبل عودة الصيف. لم يعد الموضوع الآن مشكلة جدل حول ايهما أفضل لسورية . النهج الليبرالي أم النهج المعاكس؟ بعد أن اصبح الاقتصاد السوري يراوح في مرحلة إعادة الهيكلة الاقتصادية. إذ لم تفلح السياسة الاقتصادية في إقامة صناعات نفطية ذات ارتباطات أمامية أو خلفية. وهكذا دفعت القاعدة الانتاجية السورية المحدودة بسورية إلى استيراد مادة المازوت من الخارج. وكان من الممكن لسورية زيادة تصنيع الكثير من تصديرها النفطي ومعالجة إنتاجها من الغاز الطبيعي محلياً بتصديره مسالاً أو مصتعباً. كما بقيت كلفة إنتاج النسيج في شرق آسيا أرخص من الإنتاج المحلي السوري لأسباب متنوعة أهمها ضخامة متوسط انتاجية العانل في صناعة النسيج في دول شرق آسيا في ساعة العمل الواحدة واعتماد دول شرق آسيا على اقتصاديات الحجم الكبير. كما بقي قسم لا بأس به من الإنتاج السوري من الفوسفات والقطن يصدر خاماً لحد كبير. وهذا ما يعكس المستوى التقني والاستثماري المنخفض للاقتصاد السوري . وماتزال وحدات انتاج الصناعة التحويلية السورية حتى الآن صغيرة وعائلية اقرب من المستوى الحرفي. وهو النمط الغالب على الصناعة التحويلية السورية، مما أبقى متوسط كلفة وحدة هذا الإنتاج في هذه الصناعة عالية بسبب عدم اعتماده على طرائق إنتاج الحجم الكبير بسبب ضآلة الرأسمال المستثمر وصغر وحدة الإنتاج وارتفاع كلفة النقل للوحدة من الانتاج وعدم التلاؤم مع المواصفات وعدم المقدرة على اقتحام السوق. ويعكس هذا الواقع المقدرة المحدودة للصناعة على التمويل الذاتي و شدة الرغبة في الحصول على التمويل طويل الأمد ومدعم الفائدة من المصارف الحكومية، رغم عدم مصداقية الكثير من المقترضين وعدم ملاءة بعضهم..

يبقى هناك السؤال الذي يهم أساتذة الاقتصاد قبل غيرهم باعتبار أنهم غارقون في الجدل حول نظرياتهم وأفكارهم. حول أي محرك نمو تم الاعتماد عليه علمياً في تطوير اقتصاد سورية: الاستهلاك أم الاستثمار؟. بعض

السادة أساتذة الجامعات في سورية ينطلقون في تحليل الوضع الاقتصادي في سورية من مفهوم كينزي وآخر يتصورونه منطلقاً مما جاء به نموذج هارود-دومار في ستينات القرن العشرين الميلادي، وآخرون قلائل ينطلقون في معالجة الاقتصاد من مفاهيم نظرية الأساتذة الكلاسيكيين الجدد، وهناك من يقول بنظرية المهندس جوزيف شومبيتر الأستاذ في مدرسة فيينا للاقتصاد الذي هاجر إلى الولايات المتحدة عام 1935م. وهناك من يقول أن المشكلة الاقتصادية السورية يمكن حلها بالاعتماد على منطلقات أصحاب مدرسة شيكاغو في الاقتصاد. وهكذا يختلف الاقتصاديون كعادتهم في كل شيء حسب خلفية كل منهم وأي مدرسة اقتصادية يفضل المرء منهم وحول أي النظريات واجبة الاتباع. ولقد قدر لبضع سنوات خلت أن ساد سورية تحليل مؤيدي النظرية الماركسية من جهة إلى جانب تحليل أصحاب وأنصار المدرسة النقدية والكينزية من ناحية أخرى. وهكذا وجدت تطبيقات ماركسية التوجه مصررة على أفضلية الملكية العامة دون غيرها ملقبة اللوم على فكر وسلوك آخرين عما آل إليه حال القطاع العام مشككين في نوايا خصومهم الفكريين تجاه القطاع العام ووجوده متهمين إياهم بالفساد أو بسوء النوايا التي تنحو نحو عدم الرغبة بإطلاق يد الإدارة العامة في المؤسسات الاقتصادية العامة لتأسيس ظروف مناسبة وملائمة لمنافسة ودية ما بين القطاعين العام والخاص. ولكن المشكلة هنا ليست فقط قانونية أو إدارية أو مشكلة ملكية. وإنما مشكلة أن الاعتماد على مؤشر الاستهلاك وجعله الدافع المحرك للنمو والتعبير عن نجاح السياسة الاقتصادية في سورية بغض النظر عن مدى صحته هو الذي جعل الاقتصاد السوري يعيش ما يواجهه اليوم؟.

ولهذا كانت السياسة الاقتصادية السورية تحاول من حين لآخر الاعتماد على مصادر سورية الذاتية بتشجيع رجال الأعمال السوريين على تأليف شركات قابضة مثل سورية والشام التي يبلغ رأسمال الأخيرة منهما نحو 360 مليون دولار أمريكي لعلها تقوم هذه الشركات بما لم يستطع المستثمرون العرب والأجانب حتى الآن فعله بشكل مقنع وجاد حتى الآن. وهكذا كان على السياسة الاقتصادية السورية خلال هذه السنوات الماضية تنفيذ عملية تحويل بيئة معادية لثقافة اقتصاد المبادرة الحرة والاستثمار الخاص إلى بيئة أخرى صديقة للاستثمار الخاص وتسويق فكرة "العقد شريعة المتعاقدين" بين أفراد النخبة المفكرة تكون أكثر انسجاماً مع الدور الإيجابي الذي يستطيع القطاع الخاص القيام به في ظروف داخلية وخارجية بالغة التعقيد والمصاعب. ولقد كان هناك على الدوام رأيين بين الاقتصاديين السوريين: الاجتهاد الأول يقول بضرورة حماية الإصلاحات الاقتصادية بمزيد من الانفتاح والتحرير السريع للتجارة وحركة الراسمال بنقل قيادة العملية التنموية للقطاع الخاص بأسرع وث ممكن. والثاني يقول ببطء سرعة الإصلاحات الاقتصادية بانتظار حلول أيام وسنوات أفضل لأن الإسراع قد يؤدي إلى بعض الاحتمالات السلبية وإثقال الاقتصاد السوري بالأعباء. ولقد أثرت السياسة الاقتصادية السورية حتى الآن على ما يبدو الاجتهاد الأول الذي يؤكد على أهمية استمرارية عملية الإصلاح الاقتصادي ومن خلال ذلك التأكيد تقديم البرهان للمستثمرين على جدية الإدارة السورية في السير في هذا الطريق مهما كانت الضغوط والصعوبات حاسمة الجدل حول الموضوع..

ولكن الحياة الاقتصادية العملية في سورية بقيت تحمل في طياتها بغض النظر عن الظروف الخارجية غير الملائمة بعض علائم الضعف. وهنا لابد من الاتيان على ذكر الصعوبات الأخرى لخيار النموذج التنموي لسورية الذي يصير القائلون بضرورته المرة تلو المرة على أن يكون صاحب معدلات كبيرة تضاعف الدخل الوطني خلال عشر سنوات أو تكون كالصين التي تتقدم وتنمو بمعدلات ديناميكية سنوياً تتراوح ما بين 7-10% سنوياً، وهو ما انعكس من جديد في المعدل الأقصى الذي أشارت إليه الخطة الخمسية العاشرة حتى عام 2010م، وعلى السيناريوهات المختلفة التي تصورها خبراء مشروع رؤية استشرافية لسورية عام 2025م. وأن يكون ضامناً لتوزيع دخل عادل بين مختلف شرائح الدخل والثروة في سورية. هنا يبرز السؤال النظري من جديد. كيف يمكن لتوزيع دخل ما أن يكون عادلاً. ما هو التفسير المقبول لكلمة عادل؟. ولقد كان "إرضاء الناس غاية لا تدرك". ولهذا إني آمل من القادرين بين الحضور أن يعرفوا لي أو لأنفسهم على الأقل مفهوم العدل الذي يتصوره كل منهم.

وكل هذا لا يمنع من القول بوجود ثمة تناقض من حيث الأثر الاقتصادي ما بين السعي الفوري وراء التحرير الاقتصادي ونشر ثقافة السوق وتلبية متطلباته في الانفتاح والتحرير الاقتصادي من ناحية وما بين تلبية متطلبات سياسات المقاومة والممانعة وحماية الذات على المستوى الإقليمي والدولي، وهي أمور ترفع من كلفة الإصلاح الاقتصادي. أما التناقض فيكمن في هدف يتطلب نشر ثقافة تجميع الثروات وتشجيع المسعى من أجل الامتياز واعتماد مبادئ الرفاه الضروري وحماية مقومات الاقتصاد، بينما يتطلب المسعى الثاني من المواطنين التضحية بمصالحهم المادية والشخصية مؤقتاً لقاء حماية مصالح المجتمع والدولة العليا. والخلاصة فكانا السبب في هبوب دوامات أعاصير التضخم المتصاعد و المتفاقم التي تدل بكل بساطة جامعية موضوعية على أن السياسة الاقتصادية السورية قد خذتها الاستثمار المطلوب بالتردد الكبير لأصحابه في مرحلة التنفيذ وطول مرحلة نضوجه -إن وجد- حتى وصوله مرحلة الانتاج ولم يسعفها كثيراً الاستهلاك المرغوب. كما لم توفق في تحييد الاقتصاد عن السياسة. لقد تباطأت عملية الإصلاح الاقتصادي في الماضي وتسارعت في خطواتها. الآن. ولكن الظروف والملابسات بقيت تذكر المرء بالثيولوجيا اليونانية القديمة وصندوق باندورا الذي فتحته الادارة الاقتصادية الصحفية عن سابق تصور وتصميم بكل استخفاف. لم يبق سوى فهم معنى كلمات التراث العربي الذي لم تهتم بقراءته كثيراً " إن الأمور بخواتيمها"

كلمة ختامية أيها السيدات والسادة

ولهذا ألحقت بهذه المحاضرة جداول مقتطعة من تقرير وضعه خبراء أجنب حول موضوع التنافسية في سورية توضح نفاط قوة وضعف الاقتصاد السوري بدون تعليق مني لأني أريد من كل منكم أن يستخلص لنفسه النتائج التي يرغب بها. أينما كنت في المنزل أو في الطريق والعمل يرغب كثيرون هذه الأيام بالاستفسار عن اسباب ظاهرة التضخم في الأسعار التي يعانون منها أشد المعاناة ويشعرون منها بالرهاب. هل هي مستمرة؟ هل هي طبيعية؟ لماذا تحدث هذه الأيام بهذه الوتيرة المتسارعة؟ كيف سيبدو مستقبل أولادنا وأحفادنا على صور

ذلك؟. وهناك الكثير من كلام الناس ولغظهم حول هذا الموضوع. وأنا أقول لكل السائلين والمتسائلين على أن استعراض الأسباب التي أدت بمجموعها إلى حال ارتفاع الأسعار العام يدل على احتمال مرافقتها لنا لفترة زمنية قادمة . أحد الكتاب السوريين في مقال له في احدى الصحف الخاصة والجديدة قدر أن سورية بحاجة إلى 50 مليار دولار حتى عام 2025م للاستثمار الفعلي في البنية التحتية فقط . ترى كم تحتاج سورية للتحويل إلى اقتصاد ومجتمع عصري في هذه الحالة؟

في الختام إني أشكر جمعية العلوم الاقتصادية على تكليفها لي بهذا الموضوع . كما أشكركم جميعاً على حضوركم وعلى حسن الاستماع . وفقنا الله جميعاً لخدمة هذا الوطن . دعونا نصلي لسلامة سفينة اقتصاد سورية وهي تمخر بهدوء وكبرياء وجلال التحدي الصامت وسط دوامات ضنك المحول وعواصف أعاصير السياسات و الضغوط الدولية والاقليمية العنيفة، و أن يكأ الله رئيسنا الدكتور بشار الأسد بالعناية والتوفيق وأن يحقق حلمه في بناء سورية عزيزة منيعة قوية ومزدهرة .

